المبادئ الإسلامية والأراضي

فرص للمشاركة

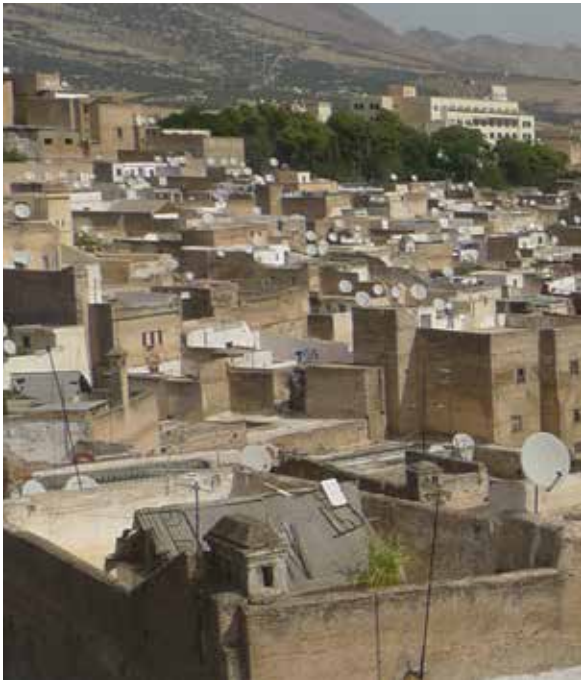

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل

المبادئ الإسلامية والأراضي: فرص للمشاركة

حقوق الطبع محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠١١
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
صندوق بريد: ٣٠٠٣٠، نيروبي، كينيا.
تليفون: ٢٥٤+ ٢٠ ٧٦٢ ٣١٢٠
فاكس: ٢٥٤+ ٢٠ ٧٦٢ ٣٤٧٧
www.unhabitat.org

إخلاء مسئولية

لا تتضمن التسميات المستخدمة وعرض المادة العلمية التي يتضمنها هذا الإصدار على أي تعبير عن أي آراء من جانب أمانة الأمم المتحدة حيال الوضع القانوني لأية دولة أو أراضي أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها أو حيال حدودها أو حيال النظام الاقتصادي أو مستوى التنمية. كما لا يعكس التحليل والاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا الاصدار بالضرورة وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أو مجلس ادارته.

حقوق الطبع الخاصة بصور الغلاف محفوظة لبرنامج الموئل وبريتا بيترز.

شكر واجب

المؤلفون الأساسيون: سراج سعيد وبريتا بيترز.

مشاركون: أسا جونسون وسولومن هيل.

المراجعة والتصميم:روبرت واجنر وبريتا بيترز.

الرعاة: الحكومة النرويجية والوكالة السويدية للتعاون الدولي في مجال التنمية.

الطبع: ادارة خدمات النشر، نيروبي. يحمل شهادة الأيزو ISO ١٤٠٠١:٢٠٠٤.

المحتويات

١. خلفية ٤

٢. ما سر ارتباط المبادئ الاسلامية بالأراضي؟ ٦

٣. الشريعة الاسلامية وتطبيقها على الأراضي ٧

٤. العناصر الأساسية للمبادئ الإسلامية الخاصةبالأراضي ٨

٥. كيف يمكن تطبيق المبادئ الإسلامية على الأراضي ١٤

٦. النتائج ٢١

١
خلفية

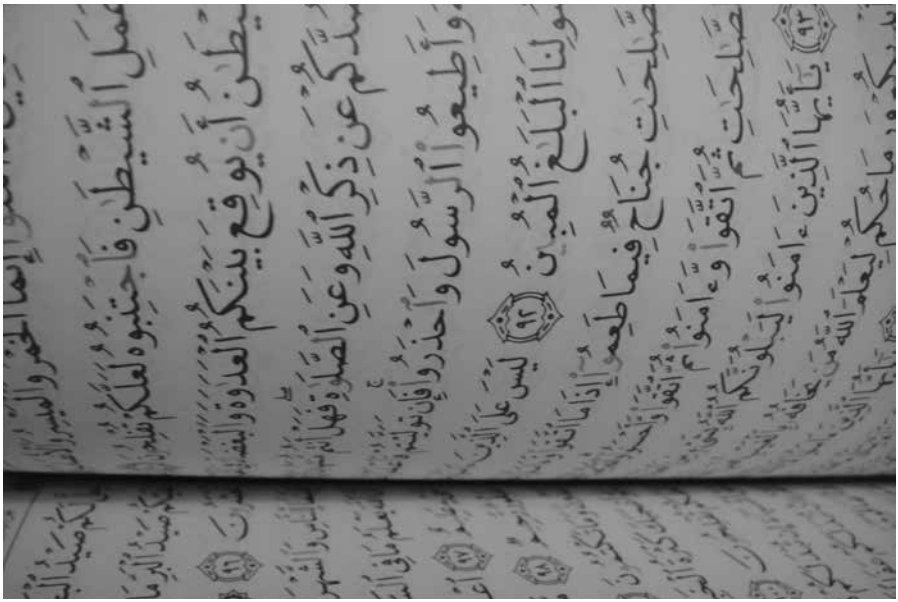

صفحات من القرآن الكريم , برنامج الموئل(هابيتات)

يعمل برنامج الموئل(هابيتات)، بصفته الوكالة الأساسية التابعة للأمم المتحدة التي تعنى بالمستوطنات البشرية المستدامة،في مناطق مختلفة ومع نظم قانونية متعددة. وخلال العمل في العديد من البلدان الإسلامية من أفغانستان إلى إندونيسيا ومن الصومال إلى العراق، زاد وعي برنامج الموئل(هابيتات) بأهمية مبادئ حيازة الأراضي وحقوق الأراضي الإسلامية التي تتسم بالتميز والتعقيد.

والشبكة العالمية لأدوات الأراضي، والتي تتواجد أمانتها في إدارة حيازة الأراضي وإدارة الممتلكات بقسم المأوى التابع لبرنامج الموئل(هابيتات)، هي شراكة متعددة القطاعات والأطراف المعنية ينصب

تركيزها على إيجاد نطاقاً واسعاً من حقوق الأراضي وتطوير أدوات لإدارة وحيازة الأراضي تتسم بالابتكار والانحياز للفقراء وأمكانية التوسع في التطبيق ومراعاة النوع الاجتماعي (net.gltn.www).

وتحقق الشبكة هذه الأهداف العامة من خلال مجموعة من النشاطات مثل دعم أبحاث الأراضي ونشر إصدارات تتناول موضوع الأراضي ودعم توثيق الأدوات وأفضل الممارسات وتطوير منهجيات وأساليب مبتكرة وتنظيم ورش العمل والاستشارات وتيسير مجموعة واسعة من أنشطة الأطراف المعنية وتعزيز القدرات من خلال التدريب. وتعي الشبكة العالمية لأدوات الأراضي الطلب على الأدوات التي تستهدف مجموعات بعينها، بما في ذلك الأدوات التي تناسب الجانب الثقافي أو الديني،حيثأن هناك الكثير من المواقف والمنهجيات لفهم وتفعيل الحيازة الآمنة والوصول للأراضي.

ويعد هذا الكتيب نتاجاً لعمل الشبكة العالمية لأدوات الأراضيفي مجال البعدالإسلامي للأراضي، وهو العمل الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ من خلال اسناد مهمة البحث لسراج سايت وهيلاري ليم ونتج عن ذلك إصدار بحث بعنوان «الأراضي والقانون والإسلام: حقوق الملكية وحقوق الانسان في العالم الاسلامي» (لندن: زيد للنشر/ برنامج الموئل»الهابيتات»، ٢٠٠٦) والذي تمت الإشادة به من قبل عدد من الأطراف الرائدة المعنيةسواء المسلمة وغير المسلمة، بما في ذلك الأزهر الشريف في مصر الذي له مقام عظيم لدى علماء الإسلام. وبناء على نشر هذا البحث، تم إعداد دورة تدريبية حول «الحقوق الإسلامية للأراضي والملكية والإسكان في العالم الإسلامي»وذلكفي عام ٢٠١٠ من خلال التعاون بين الشبكة العالمية لأدوات الأراضي وجامعة شرق لندن.

ويقدم هذا الكتيب ملخصاً موجزاً للمبادئ والعناصر الأساسية للبعد الإسلامي فيما يخص الأراضي كما قُدمت في الاصدارين المشار إليهما فيما سبق. ويستهدف الكتيب المتخصصين في مجال الأراضي وصناع السياسات وأي من الأطراف المعنية العاملة في قطاع الأراضي الذين يبحثون عن عرض موجز لهذه الجوانب من جوانب الأراضي في المجتمعات الاسلامية. ويسعى الكتيب إلى تقديم فهم أوسع لكيفية إدماج الأبعاد الإسلامية في برامج ومشروعات الأراضي.

٢

ما سر ارتباط المبادئ الاسلامية بالأراضي؟

يتأثر أكثر من ٢٠٪ من سكان العالم بالمبادئ والممارسات الإسلامية بدرجات متفاوتة إما من خلال النظم الرسمية أو من خلال الممارسات غير الرسمية. ومن بين مجالات عديدة، تؤثر المبادئ الاسلامية على الأراضي والملكية. ولكن على الرغم من الامتداد الجغرافي الواسع وأهمية هذه المبادئ، فهي عادة ليست موثقة بشكل كاف وغيرموفقة مع النظم غير الرسمية والرسمية. وسوف يؤثر ذلك على نظم إدارة الأراضي وكذلك ضمان الحيازة في أنحاء العالم الإسلامي.

نادراً ما تقر نظم الأراضي والمنهجيات المعنية بالحيازة علي المستوى العالمي بأن العديد من المبادئ الإسلامية قد تطرح فرصاً لتعزيز حقوق الملكية. ومثلما الحال مع حقوق الأراضي التقليدية وغير الرسمية، ثمة حاجة إلى فهم أفضل لهذه المنهجيات من أجل الوصول لصورة أكثر اكتمالاً حول كيف تتم إدارة الأراضي في سياقات مختلفة.

تؤثر المبادئ والممارسات الإسلامية في العديد من جوانب الحياة اليومية في المجتمع الإسلامي. ويتضمن هذا اسلوب رؤية لحقوق الأراضي والملكية. وبما إن المبادئ الإسلامية تقوم على الالتزام أمام الله والمجتمع الإسلامي بأكمله، فمن الممكن أن تكون مؤثرة في تعزيز الوصول للإراضي وإعادة توزيع الأراضي بالنسبة للمجموعات المهمشة. كما أن هناك منهجيات إسلامية مميزة لإدارة الأراضي والتخطيط العمراني والجوانب المتعلقة بالأراضي في مجال التمويل متناهي الصغر. بالإضافة إلى هذا، هناك العديد من الحالات التي تتشابه فيها المبادئ والممارسات الإسلامية مع المنهجيات العالمية التي تتمتع بقبول واسع ولذلك يمكن استخدامها في تعزيز ضمان الحيازة الآمنة وتخطيط استخدامات الأراضي وإدارة الأراضي. ومن المعلوم أن الممارسات الإسلامية التقليدية لم تكن لتتوقع مدى وطبيعة قضايا وتحديات الأراضي المعقدة التي يشهدها اليوم، وقد لا تقدم الحلول الإسلامية الصرفة طوال الوقت نموذجاً كاملاً ومعاصراً. ولكن هناك جوانب من المبادئ والآليات والاجراءات الإسلامية يمكن أن تضفي شرعية على تدخلات خاصة بل وتقدم حلولاً دائمة.

٣

الشريعة الاسلامية وتطبيقها على الأراضي

لا يوجد مجال واحد موحد ومنظم لقانون الأراضي الإسلامي. ومع ذلك، يدرك العاملين مع المجتمعات الإسلامية السمات الأساسية التي تأتي من مجالات إسلامية متنوعة ترتبط بالأراضي. وترى الشريعة الاسلامية في حماية حقوق الملكية بشكل عام أولوية وعلى الدولة العمل على تعزيزها. ولذلك تعد الشريعة عاملاً هاماً يؤثر على حيازة الأراضي في المجتمعات المسلمة. وسواء ما كانت تطبق الدولة المبادئ الإسلامية رسمياً أم لا، فإن نظم ومفاهيم حيازة الأراضي تعتمدبشكل عام على الرجوع للشريعة وتنفذ بالرجوع إليها.

وتشترك الدول الإسلامية ,في كافة الأقاليم, في القيم والأخلاق ولكنها أيضاً تظهر تنوعاً في تطبيقها للشريعة الإسلامية من خلال منهجيات وآليات وممارسات قانونية مختلفة. وعلى ذلك، فمن الجدير بالذكر، أن المبادئ الإسلامية المعنية بالأراضي ليست متماثلة بالضرورة في أنحاء العالم الاسلامي، بل وقد تتباين بينالدول.

وفي السياقات التي لا يقدم فيها القرآن الكريم، وهو أحد المصادر الأساسية للشريعة الاسلامية، توجيات واضحة فإن المسلمين من الشيعة والسنة ومدارس الفقه الخاصة بهما قد أسست منهجيات مختلفة في تحديد الأنصبة في المواريث على سبيل المثال. وتعد هذه التعددية القانونية أحد سمات البلدان الإسلامية خاصة عند تقاطع خطوط الأعراف الإسلامية والتقليدية والرسمية.

برنامج الموئل(هابيتات)

٤

العناصر الأساسية للمبادئ الإسلامية الخاصةبالأراضي

إن المبادئ الإسلامية تقدم نطاقاً واسعاً من الحقوق والقيم والممارسات والمنهجيات التي ترتبط بالأراضي والتي لا تزال هامة في المجتمعات الإسلامية الحديثة. ويقدم هذا الجزء من الكتيب بعض العناصر الأساسية لهذه المبادئ في مشروعات وبرامج الأراضي، ولكن من المهم أولاُ تحديد المبادئ الإسلامية التي تستخدم في السياق المحلي أو القطري وإضفاء الصبغة المحلية على أية منهجية تقوم على هذه المبادئ. ومثلما الحال في أي عملية إعداد لنشاطات تتعلق بالأراضي أو في تنفيذها، ثمة حاجة إلى التشاور بين المجموعات الممثلة للمتخصصين في مجال الأراضي وعلماء الدين المنتمين للمجتمع المدني وصناع السياسات وشركاء التنمية وغيرهم.

حقوق الأراضي والملكية

هناك مرجعية للأراضي في القرآن الكريم، فيؤكد القرآن على سبيل المثال على أهمية احترام حقوق الملكية الخاصة بل وينص صراحة أن الأرض لله وأن من يستمتعون بمنافعها مسئولون أمام الله. وثمة بعض الجدال النظري والفلسفي حول ما إذا كان من الممكن «امتلاك» الأرض ذاتها ولكن لا يتسع الجدال حول الحقوق الإسلامية في «استغلال» الأراضي و»تملكها». ومن حيث المبدأ ترتبط حقوق الأراضي باستخدام الأراضي وشاغل الأرض له الأولوية عن غيره الذي فشل في استخدامها. وبالتبعية فالأرض التي لا يمكن استخدامها لا يمكن تملكها. وبنفس المنطق، لا تنتج الثروة إلا عن أرض منتجة.

في المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية، كان مفهوم ربط حقوق الأراضي باستخدام الأراضي هاماً في إضفاء الصبغة الشرعية على ما شهدته من ظاهرة "وضع اليد" الحديثة وواسعة النطاق. فمن وضعوا أيديهم على أراضي غير مستخدمة قاموا ببناء أسوار عليها و/أو جعلوها مأوى لهم وجعلوا ذلك جزءاً من تقاليدهم القانونية والاجتماعية. وبعد التحقيقات المناسبة من قبل المحاكم المحلية فيما إذا كانت هذه أراضي بالفعل غير مستخدمة، أدى وضع اليد بهذه الطريقة إلى تسجيل الأراضي بأسماء من يشغلوها.

وعادة ما تأخذ نظم حيازة الأراضي المعاصرة في العالم الإسلامي شكل شبكة معقدة وديناميكية ومتداخلة من المبادئ الإسلامية والأعراف التقليدية والقواعد القانونية غير الرسمية. ولكن تظل المبادئ التقليدية هامة في كثير من البلدان على الرغم من الاختلافات في الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتطور التاريخي في ممارسات حيازة الأراضي. ويقصد بمصطلح "حيازة الأراضي الإسلامية" أن نظم الحيازة تلك لها أصول دينية حتى وإن كان ذلك بصورة غير مباشرة. فعلى سبيل المثال، تعد نيجيريا من البلدان التي بها "تعددية قانونية" حيث تكمل القوانين المدنية القوانين التقليدية (غير الموثقة) والقوانين الاسلامية (الموثقة).

أنواع الحيازة

هناك أربعة أنواع من الحيازة تنتج عن أحكام الشريعة الإسلامية وهذه الأنواع معترف بها في القانون العثماني الصادر في عام ١٨٥٨ وهو تشريع معني بمبادئ الأراضي الإسلامية:

- أرض ذات ملكية كاملة «ملك» وفي بعض الأحيان يشار إليها بالملكية الخاصة أو «freehold» باستخدام المصطلحات الغربية.
- أرض «ميري» والتي تملكها الدولة كممثل لله وفي ذمة المجتمع المسلمومن خلالها يمكن إيجاد مجموعة من حقوق التمكين والانتفاع للأفراد.
- أرض «وقف» وهي ملكية استقر استخدامها للأبد للمنتفعين إما لأغراض معينة أو خصصت للمنفعة العامة.
- أرض «موات» أو غير مستخدمة والتي يمكن أن تتحول لملكية خاصة من خلال استصلاحها.

وهناك تصنيف آخر للأراضي ويتضمن الأراضي غير المستخدمة التي يمكن مصادرتها «محلول» وكذلك الأراضي العمومية «متروك» وهناك أيضاً الأراضي المشاع وغيرها من أشكال الملكية الجماعية.

وبعكس الملكية الخاصة بالمفهوم الغربي، فإن الأراضي الملك تواجه حاجزاً فيما يتعلق بالتعامل عليها من خلال البيع وهو الشفعة التي تعطي الشركاء في الميراث أو الجار أفضلية في شراء الأراضي عند عرضها للبيع. ويمكن لمثل هذا الإجراء أن يبقي الغرباء خارجالمجتمع، وفي نفس الوقت يمكن أن يحد أو يمنع أنواع محددة من التنمية الاقتصادية التي قد تنتج عن الاستثمار الخارجي. وتتبع الكثير من أنظمة الأراضي التقليدية في إفريقيا وغيرها من المناطق هذه الممارسات وبعضها لا يزال يتبعها.

الوصول للأراضي

يعد إخراج الزكاة أحد الفروض الأساسية على المسلمين وهي تنظر لمن لا يملكون الأراضي باعتبارهم مجموعة أساسية من مستحقي الزكاة. وكما سبق التوضيح، فكل الأراضي لله ويمكن فقط استخدامها وزراعتها من قبل البشر. ومن هذا المنطلق، ينبغي أن تكون ملكية الأراضي عادلة ووفقاً للمسئولية الاجتماعية العامة على المسلمين. ولذلك، فالمبادئ الإسلامية تتضمن حقوق أراضي لمجموعة واسعة من المجموعات المعرضة للتهميش مثل السيدات والأطفال والأشخاص الذين ليست لهم أراضي وكذلك الأقليات.

وتتعرض ملكية الأراضي في الكثير من البلدان الإسلامية إلى التقسيم الشديد، وعادة ما يملك فرد واحد قطع صغيرة من الأراضي في حيازات مختلفة. والسبب في هذا هو: أولاً أن الوصول للأراضي غالباً ما يكون من خلال مزيج معقد من علاقات الحيازة المتشابكة بسبب التوازي بين المبادئ الإسلامية والإرث الاستعماري والعادات والأعراف غير الرسمية والنظامية، وثانياً أن قواعد المواريث الإسلامية تحدد أنصبة ثابتة لعدد من الأفراد داخل العائلة الممتدة للمتوفى. وهذا هو الحال في اندونيسيا حيث يؤدي تشرذم الأراضي بسبب قواعد المواريث الثابتة إلى الاشتراك في الملكية والحيازة على الرغم من أن الأنصبة ثابتة وبأسماء الأفراد.

جوانب المبادئ الإسلامية التي تتناول مجموعة معينة من السكان

من الجدير بالذكر أن هناك عناصر في المبادئ الإسلامية تتعلق بمجموعات محددةفهي لا تمثل حقوق مقدسة فحسب بل فروض أمام الله تهدف إلى تحقيق التوزيع العادل للثروة والحقوق على الجميع.

المرأة

تواجه المرأة المسلمة معوقات كبيرة في الوصول لحقوق الأراضي وشانها في ذلك شان المرأة في المجتمعات غير المسلمة. ولكن، تنص الشريعة الإسلامية على مجموعة من حقوق الملكية التي تتمتع بها المرأة المسلمة مثل الحق في شراء وتملك واستخدام وإدارة وورث وبيع الممتلكات بما في ذلك الأراضي. ولا تخسر المرأة المسلمة حقوق ملكيتها عند الزواج ويمكن أن تشتري ملكية باستخدام أموال اكتسبتها أو هدايا قد تكون حصلت عليها من زوجها أو من عائلة زوجها أو من ما تتمتع به بصفتها منتفعة بوقف ما.

وعلى الرغم من أن القرآن ينص على أن المراة والرجل أوصياء على بعضهما البعض ويحمي كل منهما الآخر، فإن ذلك عادة ما يفسر بطريقة محافظة ويستخدم لتبرير أفضلية الرجل. وكذلك تعتمد مقاومة المساواة بين الجنسين على الخوف من أن المساواة قد تخل بكيان الأسرة والديناميكيات الاجتماعية.

في ظل القانون الإندونيسي، تتمتع المراة والرجل بحقوق متساوية في شراء الأراضي وملكيتها. كما ينص القانون على أن كل الممتلكات التي يتم اقتناؤها بالمشاركة خلال فترة فترة الزواج ينبغي أن تسجل باسم الزوج والزوجة، كما يدعو القانون إلى تسجيل كل الأراضي. ولكن من الناحية العملية، لم يتم تسجيل سوى ٢٥٪ من قطع الأراضي وتقدر تتعدى نسبة الأراضي المسجلة باسم سيدات نسبة ٣٠ - ٢٠٪ من الأراضي المسجلة،و٦٥٪ أو كثر باسم رجال ونسبة ٥ – ٤٪ فقط مسجلة تحت أكثر من اسم. والسبب الأكثر شيوعاً في محدودية المشاركة في الملكية هو غياب الوعي بامكانية التسجيل المشترك والعرف السائد الذي يعتبر الرجل هو رب الأسرة.

لم تلزم كل الحكومات المسلمة نفسها صراحةً بالمساواة بين الجنسين في جميع المجالات. ولكن في الواقع، هناك تغيرات كبرى في الطريقة التي تستطيع بها المرأة التأكيد على حقوقها واستقلالها وحريتها – دون التخلي بالضرورة على القيم الاسلامية أو الاجتماعية– الثقافية.

وعادة ما تحظى المرأة بقدرة محدودة على الوصول للمحاكم أو المساعدة القانونية. ولكن، اذا سنحت لهن الفرصة فالكثير من السيدات المسلمات يلجأن للنظام القانوني سواء كان محاكم عرفية أو إسلامية (شرعية) أو محاكم الدولة. ويتم حالياً الترويج للمحاكم الأسرة في العديد من البلدان الإسلامية منها المغرب ومصر وهي مصممة بحيث تكون أقل تعقيداً قانونياً وتشجع منهجية الوساطة.

في المغرب، صدرت مدونة جديدة بقانون للأحوال الشخصية في ٢٠٠٤، وكان هدفها هو تحرير المرأة من أوجه الظلم التي تتحملها وحماية حقوق الطفل وضمان كرامة الرجل في ظل الروح الاسلامية. وتطرح الاصلاحات التي جاءت في المدونة تغييرات ملموسة في الوضع المرأة الرسمي وهي إلى حد ما تدعم الأسر المتزوجه. وهي تطمح في المشاركة في صنع القرار بين الزوج والزوجة وكذلك الملكية المشتركة للممتلكات خلال الزواج في حين أن الإصدار السابق من المدونة كان لا يزال يعد المواطنات على أنهن قاصرات لا يتمكن من الدخول في عقود الزواج وحدهن ويتحتجن إلى التمثيل من قبل ولي أمر أو وصي حتى يتولى الزوج زمام الأمور.

الأطفال والشباب

كثيراً ما يتم إغفال حقوق الأطفال والشباب في الوصول إلى الأراضي والإسكان في البلدان الإسلامية مثلما يحدث في بلدان أخرى وهذا على افتراض أن العائلة ستوفر لهم احتياجاتهم وأن حقوق الملكية تظل إلى حد كبير مسئولية الكبار دون غيرهم. ولكن الصراعات والنزوح وفيروس نقص المناعة /متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) كثيراً تؤدي إلى ضياع الحماية التي توفرها العائلة وبناء عليه ضياع حقوق الأراضي والممتلكات.

ويراعي القرآن الكريم حقوق الطفل والشباب من عدة اتجاهات وبهذا يمكن تقوية وضع الأطفال الضعفاء. فهو يقوم على المسئولية المقدسة لخلق كل طفل ويعترف بحياة الأطفال قبل ولادتهم ويمنع الآباء من قتل أولادهم. كما يؤكد على المساواة في تفضيل الجنسين من خلال تجريم وأد الإناث. كما يتضمن الفهم الإسلامي لحقوق الطفل عدة نقاط قوة مثل حقوق اليتامى.

لقد صدقت غالبية البلدان الإسلامية على اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩) ودعمتما جاء بها من ضمانات وحقوق تركز على الطفل.

الأقليات

تعد حقوق الأقليات أحد أهم الاعتبارات الهامة في النظم القانونية التقليدية مثل الشريعة الإسلامية والتي تقوم على المبادئ الدينية. ويمكن لصفة الأقلية أن تضيف خطراً إضافياً على المجموعات المهمشة بالفعل مثل السيدات والأطفال واللاجئين. فعلى سبيل المثال، تزيد احتمالية استهداف الاخلاء القسري للأقليات الذين كثيراً ما لا يتمتعون بأي صوت مسموع.

ومن الناحية النظرية، يكفل القرآن الكريم للأقليات غير المسلمة الذين يعيشون في دولة إسلامية حماية لا يمكن المساس بها لحياتهم وممتلكاتهم وشرفهم مثل المسلمين بالضبط. ولكن من الناحية العملي، لا تتمتع الأقليات من غير المسلمين أو المسلمين طوال الوقت بوصول لحقوقهم الكاملة في الأراضي بل ويواجهون بعض التمييز. ويمكن لقراءة أكثر تمعناً للقرآن والشريعة الاسلامية أن تمهد الطريق لتعزيز حقوق الأقليات في الملكية.

المهاجرون والنازحون

يعد المهاجرون والنازحون من بين الفئات التي لا تتمتع بأي حماية ضد الاستيلاء على الأراضي والاخلاء القسري والحرمان من الوصول للأراضي والاسكان. ولايحظى اللاجئون الذين يعدون مهاجرون غير شرعيين سوى بحقوق محدودة على الرغم من أن بعضهم يعيش لعقود في مخيمات اللاجئين داخل بلد ما. ولكن تعد المساواة في الوصول للأراضي والإسكان وحماية حقوق الملكية أمور أساسية خلال بحثهم عن حلول دائمة مثل العودة الطوعية لوطنهم الأصلي أو الاندماج في البلد المضيف أو الاستقرار في بلد ثالث.

كانت اتفاقية وضع اللاجئين (١٩٥١)، والتي صدقت عليها ١٥٠ دولة، سبباً في الكثير من الجدال في البلدان الإسلامية بسبب عدم تضمينها للاجئين الفلسطينيين. ولكن تؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) أن الاسلام وضع الأساس لتنظيم اللجوء السياسي في شريعته العامة من خلال القرآن والسنة وان احترام المهاجرين ومن يطلبوا اللجوء كان دائماً سمة ثابتة بالعقيدة الإسلامية.

أما بالنسبة للنازحين داخلياً الذين لا تعالج وضعهم اتفاقية وضع اللاجئين (١٩٥١)، فهم الأكثر عرضة لخطر خسارة حقوق الأراضي. ولكن، يمكن للشريعة الاسلامية إذا تم تفسيرها وتطبيقها وفقاً لمبدأ المساواة أن تعزز حقوق الملكية للنازحين داخلياً وغيرهم من فئات المجتمع الضعيفة بنفس أسلوب التعامل مع اللاجئين والمهاجرين.

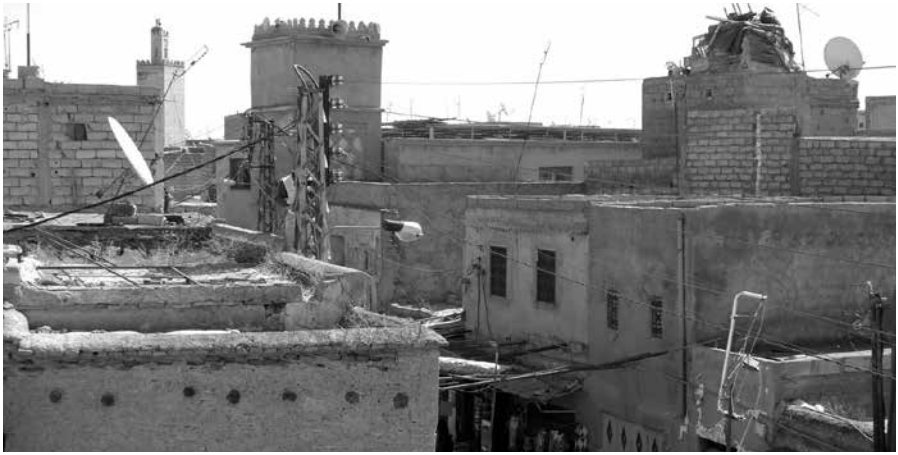

برنامج الموئل(هابيتات)

٥

كيف يمكن تطبيق المبادئ الإسلامية على الأراضي

يمكن للعناصر المتعلقة بالأراضي في المبادئ الإسلامية أن تكون لها العديد من التبعات العملية. فالممارسات الشرعية الإسلامية، مع تأكيدها على الشراكة ورفاهة المجتمع على سبيل المثال، لها القدرة على الاستجابة بطرق خلاقة لاحتياجات فقراء الحضر. وبالمثل، فإن المنهجيات المنحازة للفقراء ومبادئ المساواة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من أسلوب الحياة الإسلامي يمكن أن تضفي شرعية وتدعم استراتيجيات حديثة لإعادة تنظيم الأراضي وتطوير العشوائيات. وهذا لا يعني أنه يجب أن يكون هناك تفضيل للخطاب الديني على منهجيات الأراضي العامة أو غير الدينية ولكن لاقتراح استراتيجية أونهج برجماتي يمكن من خلاله تكملة مبادئ الأراضي الإسلامية أوتقدم حلولاً خاصة بالأراضي في بعض السياقات.

إدارة الأراضي

إن المشكلات التي تواجه الكثير من البلدان الإسلامية في إدارة الأراضي لا تختص بالعالم الإسلامي فقط ولا تختلف عن أقاليم أخرى بل تظهر نتيجة لإساءة استخدام الموارد المحدودة وعدم كفاءة الهياكل والعجز الديموقراطي. وتؤكد الأدبيات الاسلامية على المحاسبة وخاصة فيما يتعلق إساءة استخدام السلطة والفساد. فمفاهيم العدل والشورى التي تعد مفاهيم متأصلة في الوعي الإسلامي والممارسات الإدارية لقرون هي مفاهيم لها تأثير كبير.

وفي النظرية الإسلامية، دور الدولة هو الاشراف على الأراضي التي تنتمي في نهاية المطاف لله من أجل تحقيق مصلحة المجتمع. وعلى الدولة إدارة الأراضي بكفاءة وإنصاف وفقاً لشريعة الله والمبادئ الأخلاقية والأدبية. ولكن في الحقيقة، لا يوجد دولة إسلامية مثالية، والاتجاه العام هو أن الدولة المسلمة تختار أن تتبنى بعض المبادئ الإسلامية وفقاً لتفسيرها الخاص. ولكن على مستوى السياسات, فإن الدولة التي تتبع المبادئ الإسلامية لا تتمتع بالسلطة فحسب بل مفروض عليها توجيه سياسة الأراضي نحو مصلحة المجتمع.

وتعد أحد أكبر التحديات الخاصة بإدارة الأراضي هي بناء نظم معلومات أراضي ملائمة يمكن أن توفر المعلومات الضرورية فيما يخص حقوق واستخدام وقيمة الأراضي. فنظم معلومات الأراضي ليس مفهوماً غربياً صرفاً ولكنه جزءاً أساسياً في العديد من المجتمعات المسلمة، وخاصة في العصر العثماني حيث شهدت نظم تسجيل الأراضي ازدهاراً كبيراً وتضمنت كل معلومات الأراضي المتوفرة فيما يخص بعائدات الاراضي وفض النزاعات على الأراضي. واليوم العديد من البلدان مثل الأردن والجزائر

والمغرب تعمل على انشاء أو توسيع نظم إدارة الأراضي وعادة ما يكون ذلك بدعم دولي. وحصلت العديد من البلدان الأخرى مثل اليمن على دعم موسع لعمليات تسجيل الأراضي بأسماء مالكيها. وتختلف نسب نجاح هذه المشروعات وتتنوع توجهات البلدان الإسلامية فيما يخص المسوحات أو التسجيل ولكن لا يوجد في الاسلام ما يمنع هذه المحاولات.

حقوق الميراث

تعد المواريث أحد أكثر المجالات تفصيلاً في الشريعة الإسلامية ويتضمن تقسيماً إجبارياً لممتلكات الفرد بعد وفاته. وترجع قواعد المواريث إلى القرآن الكريم.

وبشكل عام، لا تخضع كل الأراضي لقواعد المواريث الإسلامية. ففي حين تورث الأرض الملك وفقاً للشريعة الاسلامية، تورث حقوق الوصول للأراضي «الميري» (أراضي الدولة) والانتفاع بها وفقاً للعادات خارج إطار قواعد المواريث الإسلامية.

ويعطى الورثة أو الشركاء بموجب نص القرآن الكريم (الأم والأب والزوج والأرملة والابنة والابن والأخ والأخت (سواء أشقاء أم لا) والجدود من ناحية الأب أو الأم وغيرهم من الأقارب من ناحية الأب) ،إذا كان لهم حق في الميراث، أنصبة محددة ولا يمكن حرمانهم من الميراث إلا في ظروف استثنائية مثل كونهم السبب في موت المتوفى. وفي الحالات البسيطة، فإن التركة تقسم بين أبوي المتوفى وزوجه وأبنائه. وإذا كان أحد الأبوين على قيد الحياة فيحصل على سدس التركة والزوجة الثمن والزوج الربع ويتقاسم الأبناء باقي التركة مع حصول الذكورعلى ضعف نصيب الإناث.

ولذلك فإن مبادئ المواريث الإسلامية لا تعطي نفس قدر الحرية في تحديد لمن تنتقل الممتلكات بعد الوفاة بخلاف القدر الذي تعطيه بعض النظم الأخرى. ولكن، من الممكن للأفراد أن يقرروا نقل ثلث أراضيهم وغيرها من الممتلكات من خلال وصية وبذلك يلعبون دوراً في تقديم هبه للضعفاء من الأطفال الذين ليسوا ضمن الورثة المنصوص عليهم بالقرآن الكريم مثل اليتامى من الأحفاد والأطفال بالتبني والأطفال الذين تربيهم الأسر ولكن دون أن تربطهم بالأسرة رابطة دم.

أحد أمثلة الدور الهام الذي كانت تلعبه سابقًا أراضي الملكية الجماعية أو القبلية هو الأرض المشاع التي توجد في الأغلب في السياقات الزراعية الريفية وخاصة في فلسطين. ونظام المشاع يتضمن إعادة تخصيص دورية لأنصبة الأراضي الزراعية بين أبناء القرية التي تملك الأرض بالمشاركة.

وعلى الرغم من أن المرأة عادة ما ترث أنصبة أقل من الأقارب الذكور المماثلين لها في الوضع، يعد الميراث أحد المصادر الهامة في الوصول للأراضي بالنسبة للمرأة التي تتمتع بحقوق أقل ولكن محددة في أنصبة ثابتة في ظل حقوق المواريث الإسلامية.

قد يؤدي قانون المواريث الإسلامية إلى تقسيمات أراضي غير اقتصادية. فبسبب التشرذم الشديد التي ينطوي عليه الالتزام بالممارسات الخاصة بالمواريث، يمكن أن تصبح ملكية الأراضي للأفراد أو العائلات صغيرة جداً بحيث لا تسمح باستخدام اقتصادي مربح للأراضي ولا تسمح بدعم ملائم لسبل العيش. فلا يوجد حد أدنى لا يمكن عنده تطبيق الحقوق أو يمكن عنده تقسيم الأراضي ومن ثم يصبح امتلاك الأراضي غير مجدي اقتصادياً من الناحية الفعلية والقانونية.

وهذه النتيجة غير المرغوب فيها للميراث يتم تحجيمها من خلال العادات والممارسات المحلية التي تسمح بإعادة تنظيم الأراضي أو الملكية الجماعية أو المشتركة.

الوقف

يعد «الوقف» أحد أهم الآليات القانونية ومؤسس إسلامي رئيسي. وتحت مظلة «الوقف»، يضع المالك احد الممتلكات وحق الانتفاع بها ودخلها في خدمة الرفاهة العامة أو لمصلحة مجموعة معينة أو حتى أفراد من أفراد العائلة.

وعلى مر الزمان تضمن «الوقف» مساهمات من مئات الحكام وآلاف العائلات وملايين المواطنين العاديين ووصل إلى ثلث الامبراطورية العثمانية. وهناك عدة عوامل اقتصادية وسياسية أدت إلى انحصار «الوقف» خلال القرن الماضي. فقد قامت الدول الحديثة مثل مصر بالقضاء على الوقف أو تحديده بشدة باسم إصلاح الأراضي وخاصة «الوقف» العائلي. وفي بلدان أخرى مثل الهند تم تأميم الأوقاف بحيث أصبحت الأراضي تحت تصرف وزارات أو مجالس محددة.

ولكن يتزايد الاهتمام بإعادة إحياء الأوقاف الإسلامية وموائمة الأوقاف الجديدة لتتوافق مع أطر الإدارة والرقابة الحديثة. وهناك دعم في المجتمعات الإسلامية لفكرة «الوقف» على المستوى المحلي والقومي والدولي لما لها من إمكانيات في تعزيز ضمان الحيازة بالنسبة لفقراء الحضر. ويمكن للأوقاف الجديدة على سبيل المثال أن تساعد في توزيع الأراضي وتقوية المجتمع المدنيودعم فعالية تمويل الاسكان متناهي الصغر.

في ماليزيا تلعب الأوقاف دورا اجتماعيًا واقتصاديًا هاماً. ولكن تظل آلاف الفدادين من أراضي الوقف خالية أو غير مستخدمة بشكل كاف وهذا في الأساس بسبب عدم تنظيم أوضاعها أوعدم ادراك قوى السوق الحقيقية. ولكن هناك أيضًا العديد من الحالات التي تعد ممارسة جيدة حيث يتم تأجير أرض الوقف بسعر السوق للمستثمرين ويستخدم الدخل لتمويل الوصول للأراضي وتطوير المجتمعات الحضرية الفقيرة. وعلى الرغم من التقدم النسبي في نظام إدارة الأراضي الماليزي من ناحية استخدام ممتلكات الأوقاف، فإنه يحتاج إلى المزيد من الاهتمام والاندماج داخل النظام خاصة من ناحية معلومات الأراضي. ويعد المسح الكامل مهمة صعبة بسبب حجم المجهود الذي تنطوي عليه، فهناك مشكلات مثل التحديد والقياس والتثمين بالنسبة للأصول الموقوفة. ويجري الآن تناول مسائل الضبط والرقابة المحدودين بالإضافة إلى غياب معايير ملائمة للحساب من قبل مجلس الدولة الإسلامي من أجل تحسين آداء الأوقاف. وهناك اقتراح لمصفوفة محاسبة ومسئولية من أجل ضمان توافر النظم الملائمة.

فض النزاعات

هناك تنوع كبير في المؤسسات القانونية وكذلك في الأفراد المعنيين بتنفيذ الشريعة الإسلامية: القضاة والمكاتب الإدارية مثل مكتب الشكاوى (المحتسب) والجهات القانونية غير الرسمية مثل المفتي المعني بتقديم الفتاوى. وأدوار هؤلاء كثيراً ما تتداخل مما يؤدي إلى الضغوط. وغالبية البلدان المسلمة مع تعدديتها القانونية بها آليات موضوعة لفض النزاعات ولكن كثيراً ما تظل المبادئ والمنهجيات الإسلامية مؤثرة.

ويوازن القاضي المسلم بين الحقوق والواجبات أمام الله وحقوق الأفراد. وعلى القاضي في كثير من الأحيان أن يتعامل مع قوانين غير إسلامية أو مزيج من الأعراف الإسلامية وغير الإسلامية. ولا يمكن الافتراض بأن القاضي في النظام القانوني الاسلامي لا يرجع سوى إلى المبادئ الشرعية الإسلامية خاصة في أمور مثل عقود الأراضي لأن القوانين التي تتعلق بالعلاقات الاجتماعية مثل علاقات الممتلكات لها شرعية دينية وجوانب غير دينية أيضاً.

وفكرة مسئول الشكاوى أو دار المظالم بما لها من صفة رقابية واسعة ومهمة محددة والتي طبقت بنجاح في الكثير من السياقات الحديثة لها جذور في الإطار الإسلامي. ففي الأصل كان «المحتسب» مسئولاً عن إقامة مجتمع عادل واقتصاد سوق كفء بل وعمل كأنه مفتش أسواق وكبير مسئولي الصحة العامة ومتلقي للشكاوى ومطبقاً لاستخدامات الأراضي. ولكن تراجعت مؤسسة دار المظالم أو المحتسب خلال القرون المنصرمة ولكن يمكن استعادة فعاليتها في المجتمعات المسلمة المعاصرة.

والفتاوى الإسلامية هي عبارة عن نصح رسمي أو رد رسمي على سؤال طرح من قبل شخص عادي ويصدرعن شخص يعتبر صاحب معرفة بنقطة معينة من الشريعة الإسلامية. وحتى الدولة يمكنها أن تطلب المشورة الدينية أو التصديق على موقف محل جدال من قبل سلطة معتبرة.

وفي الماضي كانت الخلافات والنزاعات إما تسوى من خلال المجتمع أو من خلال الإجراءات القانونية الرسمية، ولم يكن وجود المحامون ضرورة لهذا الغرض. وينص القرآن على مفاهيم الوساطة والمصالحة فهو ينص على الصلح بحيث يدعو المؤمنين إلى تسوية نزاعاتهم خارج المحاكم وبالتراضي وكذلك ينص على الوساطة عندما لا تكون التسوية ممكنة وكذلك التحكيم الذي يعد أكثر رسمية.

وهذه الطرق التقليدية في إدارة الصراعات وتقليلها وحلها لا تزال هامة. فعلى سبيل المثال، داخل مشروعات التنمية المحلية الحالية في لبنان، تعتبر الوساطة هي الممارسة التي يستمر العمل بها في التفاعل الاجتماعي والتواصل وجهاً لوجه في فض النزاعات.

التمويل الإسلامي متناهي الصغر

إن مبادئ التمويل الإسلامي هي نتاج أيدولوجيا اقتصادية أوسع وقيم مميزة تقوم على تحقيق مجتمع يعلي قيم العدل والمساواة. فيرحب القرآن الكريم بالممارسات التجارية الجيدة ولكنه يراعي من لا يستطيعون المتاجرة أو الاشتراك في أنشطة تجارية وهو يمدح الأفعال الخيرية تجاه الفقراء. ولكن على الجانب الآخر يسمح بطلب الملكية والربح كوسيلة لكسب العيش وليس كغاية في ذاتها.

وبشكل عام، يقصد بالتمويل الإسلامي متناهي الصغر الإقراض من قبل مؤسسات تمويل متناهي الصغر وفقاً للشريعة الإسلامية والمبادئ الاقتصادية الإسلامية وخاصة تحريم الربا. وبما أن التمويل متناهي الصغر ومنه الائتمان لأغراض الأراضي والإسكان يعد صناعة تشهد تصاعداً في أنحاء العالم فإن التمويل الإسلامي متناهي الصغر أيضاً في توسع.

ولقد صمم القطاع المصرفي التقليدي لتلبية احتياجات العملاء من أصحاب الدخول المتوسطة والعليا وبذلك فهو غير متاح أو ملائم أو ممكن لغالبية فقراء الحضر. في حين أن مؤسسات التمويل متناهي الصغر تقدم خدمات مالية مثل الإئتمان والتوفير والتحويل النقدي والتأمين للأفراد الذي يتم اقصاؤهم أو تجاهلهم من قبل المؤسسات التقليدية. ومن الأمثلة المعروفة والناجحة للغاية بنك جرامين في بنجلاديش والذي أسس في ١٩٧٦ لتقديم قروض صغيرة بدون ضمانات لفقراء الريف لأغراض المشروعات الانتاجية.

ويمكن للتمويل الإسلامي المنتاهي الصغر الذي يطبق وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئ الاقتصاد الإسلامي أن يقدم وسيلة للوصول للتمويل من أجل الوصول إلى الأراضي بالنسبة لشرائح المجتمع، ولا سيما المرأة، التي عادة ما يقصيها الائتمان. كما تظهر الأدلة أنه عند إقراض المرأة، فإن الأثر لا يؤدي إلى تحسين وضعها ووضع أسرتها الاقتصادي فحسب بل يؤدي إلى تمكين أوسع للسيدات بشكل عام.

وورد في تقرير صادر في عام ٢٠٠٤ عن التمويل متناهي الصغر في العالم العربي أن المنطقة قد شهدت تحسناً ملحوظاً من ناحية الوصول إلى المقترضات من النساء. فبعد أن كانت النسبة حوالي ٣٦٪ من المقترضين في ١٩٩٧، أصبحت نسبة المرأة حالياً ٦٠ ٪ من إجمالي العملاء في المنطقة. ويعد بنك جيرامين في بنجلادش والصندوق المرأة للمشروعات متناهية الصغر في الأردن وبرنامج الحديدة أمثلة لبعض قصص نجاح النظم المبتكرة التي تديرها المرأة من أجل المرأة على الرغم من أنها لاتعتمد دائماً على المبادئ الإسلامية.

ويعد الحديدة الذي أنشئ في عام ١٩٩٧ هو ثالث أكبر برنامج للتمويل المتناهي الصغر في اليمن. وهو يخدم العملاء من الفقراء بطول ساحل البحر الأحمر من خلال تقديم الائتمان من أجل أنشطة ريادة الأعمال باستخدام آلية شراء وإعادة بيع على مرحلتين ويقدم ذلك مقابل ثمن خدمة ثابت وجدول إعادة سداد محدد مقدماً. وحوالي ٨٠٪ من العملاء هم من النساء اللاتي يشاركن في الإقراض الجماعي بمتوسط رصيد قرض يساوي ٢٥ دولاراً أمريكياً. ووصل الحديدة إلى اجمالي ٣٩٠٠ عميل في مارس ٢٠٠٨ وهو يعتمد على قيم التمويل الإسلامي وهو الأمر الذي يوسع من قاعدة عملائه حيث أن الكثير من اليمنيين لا يقبلون القروض العادية لأسباب دينية.

تطوير العشوائيات

تواجه المدن المسلمة بشكل عام مشكلات عمرانية مماثلة لتلك التي تواجه المدن الأخرى ومنها تركزات المناطق العشوائية. وتجري الآن برامج تطوير العشوائيات في العديد من البلدان الإسلامية.

ويمكن للنهج المنحاز للفقراء والشراكة التي تقوم على المبادئ الإسلامية وكذلك الخدمات التمويلية الإسلامية المبتكرة أن تعطي حافزاً لعمليات تطوير العشوائيات. وستستفيد هذه العمليات أيضاً من دعم المبادئ الإسلامية لعناصر المشاركة في الأراضي وإعادة التنظيم والتخطيط المبسط وتحسين الضرائب. كما يراعي الإسلام الحقوق الجماعية التي توفر ترتيبات تتسم بالمرونة.

وبشكل خاص يمكن التعامل مع الفقراء الذين ليس لهم أراضي وساكني المناطق العشوائية وواضعي اليد من خلال إعادة توزيع وإحياء الأرض «الموات» أو تحسين أوضاع أراضي»الوقف». ففي دولة الرفاة الإسلامية كان بيت المال مسئولاً عن القضاء على الفقر وإعادة التوزيع ودعم من لا أرض له وكان يتوقع منه أن يمول الوصول للأراضي بالنسبة للفقراء المحرومين منها.

وبتحريم الربا والتأكيد على الانحياز للفقراء، يمكن أن ينتفع بالتمويل الإسلامي الفئاتالأكثر فقراً من بين فقراء الحضر بما في ذلك واضعي اليد على الأراضي النائية أو غير المستغلة ومن يعيشون بالإيجار في مناطق عشوائية مزدحمة داخل المدن وهي الفئات التي عادة ما تكون خارج شبكة قطاع التمويل العامر. فعلى سبيل المثال، يمكن لبرامج التمويل الإسكاني متناهي الصغر التي تتبع المبادئ الإسلامية والمعاملات الأخلاقية أن تيسر شراء البيوت وتشييدها وتحسينها وتقسيط الخدمات الاساسية أو تمويل عمليات تمليك الأراضي.

إن صندوق تطوير العشوائيات التابع لبرنامج الموئل ينفذ مشروعات استرشادية في إندونيسيا وتنزانيا (وبهما أغلبية مسلمة) وكذلك غانا وسريلانكا (وبهما أقليات مسلمة). ويعمل الصندوق مع الأطراف المحلية لجعل مشروعات تطوير العشوائيات جذابة للبنوك والمعنيين بتطوير الممتلكات ومؤسسات تمويل الإسكان ومقدمي الخدمات ومؤسسات التمويل متناهي الصغر وشركات المرافق. فعلى سبيل المثال دعمت غانا مبادرة تقودها سيدات للتفاوض مع مجلس العاصمة من أجل إدارة عملية بناء مرافق سوق جديدة تمولها المرأة من خلال قرض مصرفي وهو معفي من دفع الضرائب المعتادة والرسوم خلال فترة يتم التفاوض بشانها.

٦
النتائج

يقدم هذا الكتيب بعض المبادئ والقيم والممارسات الإسلامية الأساسية التي لها تأثير على دعم وصول أفضل للأراضي وضمان الحيازة. وعلى الرغم من أن هذه المفاهيم يرجع أصلها لاعتقاد الفرد، فأسباب التفكير فيها هي أسباب براجماتية، فهناك العديد من المبادئ المفيدة التي يمكن حشدها لتحقيق أهداف عالمية وإسلامية كالعدل والمساواة وحقوق الأراضي المستدامة. ومثلما الحال بالنسبة للقواعد العرفية، فهذه المبادئ تحظى بالشرعية والملكية التي يستشعرها الناس نحو المبادئ المحلية الأصيلة وفي نفس الوقت تتطور المبادئ وتتلائم مع التحديات الحديثة. ويجري الآن تناول الفجوة بين النظرية والتطبيق الإسلاميين من قبل المسلمين وغير المسلمين في أنحاء العالم.

والغرض من فهم نظم الأراضي الإسلامية ونشر المعرفة بها ليس الترويج للشريعة الإسلامية، بل التوعية لمن يعملون بالبلدان الإسلامية حول الدور الذي تلعبه بعض المبادئ والممارسات الإسلامية المعنية بالأراضي والممتلكات في تيسير الوصول لحيازة أراضي مضمونة. ومن البديهي أن المشكلات التي يثيرها والممارسات الجيدة التي يشير إليها هذا الكتيب تحتاج إلى التعزيز من خلال رؤية تجعلها ملائمة للممارسات المحلية والتفسيرات المختلفة للقرآن الكريم وغيره من مصادر الشريعة وكذلك النظم الرسمية. ويختلف مدى الاحتياج إلى تطبيق المبادئ الإسلامية على موقف من سياق لآخر. فيمكن لأفضل الممارسات الإسلامية فيما يتعلق بالأراضي أن تقدم إضافات كبيرة أو صغيرة في سياسات الأراضي الناجحة في العالم الإسلامي.

ولقد بدأت الشبكة العالمية لأدوات الأراضي في العمل على «الآلية الإسلامية» كمنهجية لتحقيق قيمة مضافة محتملة على استراتيجيات الأراضي في العالم الإسلامي، ولا يزال هذا المجال غير مطروق للأبحاث ويفتقد توثيق كامل لأفضل الممارسات. ولذلك، فالشبكة ترحب بالأفكار والخبرات والمدخلات المعنية بهذا المجال الواعد على أجندة الأراضي العالمية.

D1 No.: 14-03334/500 copies

نبذة عن هذا الإصدار

يعد هذا الكتيب نتاجاً لعمل الشبكة العالمية لأدوات الأراضي على البعد الإسلامي الخاص بالأراضي، وهو العمل الذي بدأ في عام ٢٠٠٤ من خلال اسناد مهمة البحث لكلاً من «سراج سعيد» و«هيلاري ليم» وهو ما أدى إلى إصدار بحث بعنوان «الأراضي والقانون والإسلام: حقوق الملكية وحقوق الانسان في العالم الإسلامي» (لندن: زيد للنشر\ برنامج الموئل ، ٢٠٠٦). وبناء على نشر هذا البحث، تم اعداد دورة تدريبية حول «حقوق الأراضي والملكية والإسكان الإسلامية في العالم الاسلامي» في عام ٢٠١٠ .

ويعرض هذا الكتيب ملخصاً موجزاً للمبادئ والعناصر الأساسية للبعد الإسلامي فيما يخص مسألة الأراضي. والكتيب معد من أجل المتخصصين في مجال الأراضي وصناع السياسات وأي من الأطراف المعنية العاملة في قطاع الأراضي الذين يبحثون عن عرض موجز للجوانب المتعلقة بالأراضي في المجتمعات المسلمة. ويسعى الكتيب إلى تقديم فهم أوسع لكيفية إدماج الأبعاد الإسلامية في برامج ومشروعات الأراضي.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)
شعبة توفير المأوى والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية
فرع المأوى
صندوق بريد: ٣٠٠٣٠، نيروبي ٠٠١٠٠، كينيا.
تليفون: +٢٥٤ ٢٠ ٧٦٢ ٣١٢٠
فاكس: + ٢٥٤ ٢٠٧٦٢٤٢٦٦
الموقع الالكتروني: www.unhabitat.org

برنامج الموئل
لمستقبل حضري أفضل